

ترجمه و شرح

مكاسب

شيخ الفقهاء مرتضى انصاري (رحمة الله عليه)

جلد سوّم

ترجمه و تبیین :

استاد محسن غرویان

محمود معتمدی

فهرس المواضيع

٧	المسألة الرابعة عشر: الغيبة
٧	أدلة حرمة الغيبة
١٣	ظاهر الأخبار كون الغيبة من الكبائر
١٣	اغتياب المخالف
١٦	اغتياب الصبي المميّز
١٦	اغتياب المجنون
	الكلام في أمور:
١٧	الأمر الأول: حقيقة الغيبة
١٧	كلمات اللغويين والأعلام في معنى الغيبة
٢٣	أولى التعاريف
	الملخص من مجموع ما ورد في المقام
٢٧	حكم ما لو لم يكن المقول نقصاً
٢٧	حكم ما لو كان المقول مخفياً
٣٠	إذاعة ما يوجب مهانة المؤمن هل هي غيبة أم لا
٣٣	حكم ما لو كان المقول نقصاً ظاهراً

- ٣٥ عدم الفرق في النقص بين أن يكون في البدن أو النسب أو الخلق أو غير ذلك
- ٣٨ الاغتياب بغير اللسان من الفعل والإشارة
- ٣٩ ما روي في دواعي الغيبة
- ٤٠ خفاء الغيبة على النفس من جهة الحب أو البغض
- ٤٢ هل يعتبر في الغيبة حضور مخاطب عند المغتاب؟
- ٤٢ اغتياب شخص مجهول
- ٤٣ اغتياب شخص مردّد بين أشخاص

الأمر الثاني: كفارة الغيبة

- ٤٧ ما يدلّ على كون الغيبة من حقوق الناس
- ٤٨ الأخبار الدالة على توقّف رفعها على إبراء ذي الحقّ
- ٥٠ هل هناك فرق بين التمكن من الاستبراء وتعدّره
- ٥٣ الانصاف أنّ الأخبار الواردة في الباب غير نقيّة السند
- ٥٤ مختار المؤلف رحمته في المسألة

الأمر الثالث: مستثنيات الغيبة

- ٥٦ استثناء ما فيه مصلحة أعظم من مصلحة احترام المؤمن
- استثناء موضعين من دون مصلحة:
- ٥٨ الف - اغتياب المتجاهر بالفسق
- ٥٨ الأخبار المستفيضة الدالة على الجواز
- ٦١ اغتياب المتجاهر في غير ما تجاهر به؟
- ٦٣ المراد بالمتجاهر
- ٦٤ اغتياب المتجاهر عند قوم المستور عند غيرهم
- ٦٥ الفرق بين السبّ والغيبة
- ٦٥ ب - تظلم المظلوم

- ٦٦ ما يدل على الجواز من الآيات والروايات
- ٧٠ الاشتكاء بسبب ترك الأولى

الصور التي رُخص فيها في الغيبة لمصلحة أقوى :

- ٧٣ ١- نصح المستشير
- ٧٤ ٢- الاستفتاء إذا توقف على ذكر الظالم بالخصوص
- ٧٥ ٣- قصد ردع المغتاب عن المنكر الذي يفعله
- ٧٦ ٤- قصد حسم مادة فساد المغتاب عن الناس
- ٦٧ ٥- جرح الشهود
- ٧٧ ٦- دفع الضرر عن المغتاب
- ٨٠ الغيبة للتقيّة
- ٨٠ ٧- ذكر الشخص بعيبه الذي صار بمنزلة الصفة المميّزه له
- ٨٢ ٨- ذكر الشخص بما لا يؤثّر عند السامع شيئاً؛ لكونه عالمأ به
- ٨٣ ٩- ردّ من ادّعى نسباً ليس له
- ٨٣ ١٠- القدح في مقالة باطلة
- ٨٣ الضابط في الرخصة

الأمر الرابع: استماع الغيبة

- ٨٤ ما يدلّ على الحرمة
- ٨٥ حكم ما إذا كان الشخص متجاهراً عند المغتاب مستوراً عند المستمع
- ٨٩ وجوب ردّ الغيبة والأخبار المستفيضة الظاهرة في ذلك
- ٩١ المراد بالردّ: الانتصار للغائب، وهو غير النهي عن الغيبة
- ٩١ تضاعف عقوبة المغتاب إذا كان ممّن يدح المغتاب في حضوره
- ٩٣ اغتيااب الشخص بما ليس فيه

خاتمة :

- ٩٤ بعض ما ورد من حقوق المسلم على أخيه
- ٩٧ اختصاص الأخبار بالأخ العارف بالحقوق المؤدّي لها بحسب اليسر
- ٩٧ الأخبار الظاهرة في جواز ترك الحقوق لبعض الإخوان
- ٩٩ حدود الصداقة

المسألة الخامسة عشر : القمار

- ١٠٣ دلالة الكتاب والسنة المتواترة على حرمة
- ١٠٣ معنى القمار لغةً و شرعاً

مسائل أربع :

- ١٠٤ المسألة الأولى : اللعب بآلات القمار مع الرهن
- ١٠٤ المسألة الثانية : اللعب بآلات القمار من دون رهن
- ١٠٩ المسألة الثالثة : المراهنة على اللعب بغير الآلات المعدة للقمار
- ١١٩ المسألة الرابعة : المغالبة بغير عوض في عوض غير المتصوص على جواز المسابقة فيه .

المسألة السادسة عشر : القيادة

- ١٢٦ حدّ القيادة

المسألة السابعة عشر : القيافة

- ١٢٧ حرمة القيافة
- ١٢٧ القائف لغةً واصطلاحاً
- ١٢٨ الأخبار الناهية عن مراجعة القائف

المسألة الثامنة عشر : الكذب

- ١٣٢ حرمة الكذب عقلاً و شرعاً

الكلام في مقامين :

- المقام الأول : في أنّ الكذب من الكبائر ١٣٢
- هل الكذب كلّهُ من الكبائر؟ ١٣٥
- هل الكذب من اللّم؟ ١٣٦
- حكم الإنشاء المنبىء عن الكذب ١٣٧
- خلف الوعد لا يدخل في الكذب ١٣٨
- هل يحرم خلف الوعد؟ ١٣٨
- الكذب في الهزل ١٣٩
- هل المبالغة في الإّعا من الكذب؟ ١٤١
- التورية ليست من الكذب ١٤١
- الملاك في اتّصاف الخبر بالكذب عند بعض الأفاضل ١٤٣
- ما يدلّ على سلب الكذب عن التورية ١٤٥
- المقام الثاني : في مسوّغات الكذب :
- الأوّل : الضرورة إليه ١٤٨
- هل تجب التورية - عند الضرورة إلى الكذب - على القادر عليها؟ ١٥٢
- ما يدلّ على الوجوب من كلمات الفقهاء ١٥٢
- وجه ما ذكره الفقهاء في وجوب التورية ١٥٤
- مقتضى الاطلاقات: عدم الوجوب ١٥٤
- المختار اشتراط جواز الكذب بعدم إمكان التورية ١٥٧
- هل يتحقّق الإكراه في صورة القدرة على التورية؟ ١٥٩
- الفرق بين الإكراه والكذب؟ ١٦١
- ما هو الضرر المسوّغ للكذب؟ ١٦٤
- الأنسب حمل روايات التقية على خلاف الظاهر لا الكذب لمصلحة ١٦٤

- دوران الأمر بين الحمل على التقيّة والاستحباب ١٦٥
- الثاني من مسوّغات الذكب : إرادة الإصطلاح ١٦٦
- جواز الوعد الكاذب مع الأهل ١٦٨

المسألة التاسعة عشر: الكهانة

- حرمة الكهانة ١٦٩
- مَنْ هو الكاهن ١٦٩
- تفسير الكهانة في رواية الاحتجاج ١٧١
- عدم الخلاف في حرمة الكهانة ١٧٤
- حرمة الإخبار عن الغائبات جزماً ولو بغير الكهانة ١٧٦

المسألة العشرون: اللهو

- حرمة اللهو ١٧٩
- كلمات الفقهاء في حرمة اللهو ١٧٩
- الأخبار الدالّة على حرمة اللهو ١٨٢
- معاني اللهو و تعيين المحرّم منها ١٨٦
- معنى اللعب و بيان حكمه ١٨٧
- معنى اللغو و بيان حكمه ١٨٩

المسألة الحادية والعشرون: مدح مَنْ لا يستحقّ المدح

- حرمة معونة الظالمين في ظلمهم بالأدلة الأربعة ١٩٣
- هل تحرم معونة الظالمين في غير المحرّمات؟ ١٩٤
- حكم العمل للظالم في المباحات إذا لم يعدّ من أعوانه ١٩٦
- ظهور بعض الأخبار في التحريم ١٩٧
- مناقشة ظهور الأخبار في التحريم ٢٠٠

٢٠٢ أقسام العمل للظلمة و تعسبن المحرّم منها

المسألة الثالثة والعشرون : النجش

٢٠٣ حرمة النجش و دلسها

٢٠٣ معنى النجش

المسألة الرابعة والعشرون : النميمة

٢٠٥ حرمة النميمة

٢٠٥ معنى النميمة

٢٠٥ النميمة من الكبائر

٢٠٧ حدّ النميمة بالمعنى الأعمّ

٢٠٨ متى تباح النميمة، و متى تجب؟

المسألة الخامسة والعشرون : النوح بالباطل

٢١٠ حرمة الولاية من قبل الجائر

٢١٠ وجه حرمة الولاية من قبل الجائر

٢١١ هل الولاية عن الجائر محرّمة بنفسها

ما يسوّغ الولاية من قبل الجائر أمران :

٢١٤ أحدهما : القيام بمصالح العباد

٢١٤ ما يدلّ على جواز هذه الولاية

٢١٨ الولاية المرجوحة

٢١٩ الولاية المستحبّة

٢٢٠ الولاية الواجبة

٢٢٠ ظهور كلمات جماعة في عدم الوجوب

٢٢١ كلام الشيخ و ابن إدريس و المحقق قدّس سرّهم

٢٢٢ ما أفاده الشهيد الثاني رحمته الله في عدم الوجوب

- ٢٢٢ نقد ما أفاده الشهيد عليه السلام
- ٢٢٣ توجيه القول بعدم الوجوب
- ٢٢٤ استدلال المحقق السبزواري عليه السلام على عدم الوجوب، والمناقشة فيه
- ٢٢٦ توجيه صاحب الجواهر عليه السلام عدم الوجوب
- ٢٢٨ مناقشة ما أفاده صاحب الجواهر عليه السلام
- ٢٣٢ توجيه كلام من عبّر بالجواز أو الاستحباب بما لا ينافي الوجوب الكفائي
- ٢٣٣ وجوب تحصيل الولاية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين فعلاً
- ٢٣٤ السمّوع الثاني: الإكراه على الولاية
التنبيه على أمور :
- ٢٣٥ الأول: إباحة ما يلزم الولاية - بإكراه - من المحرّمات عدا إراقة الدم
- ٢٣٦ متى يُباح غير الدم من المحرّمات؟
- ٢٣٨ حكم دفع الضرر بالإضرار بالغير
- ٢٤٤ الأمر الثاني: بماذا يتحقّق الإكراه
- ٢٤٨ المناقشة في إطلاق تسويغ ما عدا إراقة الدم بالإكراه
- ٢٥٠ الفرق بين الإكراه ودفع الضرر المخوف
- ٢٥٣ الأمر الثالث: هل يعتبر العجز عن التفصّي من المُكْرَه عليه؟
- ٢٥٣ اعتبار العجز عن التفصّي إذا لم يكن حرجياً ولم يتوقّف على ضررٍ
- ٢٥٨ الأمر الرابع: جواز تحمّل الضرر المالي للفرار من الولاية
- ٢٥٨ الأمر الخامس: الإكراه لا يبيح قتل المؤمن مطلقاً
- ٢٥٩ الإكراه على قتل المؤمن المستحقّ للقتل
- ٢٦٠ الإكراه على قتل غير المؤمن
- ٢٦١ هل يشمل الدم الجرح وقطع العضو؟

- ٢٦٣ خاتمة : في ما ينبغي للوالي العمل به في نفسه وفي رعيته
- ٢٦٣ رسالة النجاشي إلى الإمام الصادق عليه السلام
- ٢٦٥ جواب الإمام الصادق عليه السلام عن رسالة النجاشي
- ٢٦٥ علّة سرور الإمام عليه السلام بولاية النجاشي
- ٢٦٦ علّة استياء الإمام عليه السلام من ولاية النجاشي
- ٢٦٦ ما رسمه الإمام عليه السلام للنجاشي للنجاة من تبعات الولاية
- ٢٦٨ ما ينبغي للوالي الحذر منه
- ٢٦٩ هوان الدنيا على السلف الصالح
- ٢٧٠ تجسّم الدنيا لعليّ عليه السلام ورفضه لها
- ٢٧٣ ما يكفّر عن الوالي
- ٢٧٣ جملة من حقوق المؤمن على المؤمن
- ٢٨١ ما قاله النجاشي عند وصول كتاب الإمام عليه السلام إليه
- المسألة السابعة والعشرون : هجاء المؤمن**
- ٢٨٢ حرمة هجاء المؤمن
- ٢٨٢ تفسير الهجاء
- ٢٨٣ هجاء المخالف والفاسق المبدع
- المسألة الثامنة والعشرون : الهجر**
- ٢٨٥ تفسير الهجر ، والدليل على حرمة